

مدى تطبيق المصارف الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بعمليات المراجعة

الاسلامية في البنوك الاسلامية في الاردن

أ.د. خليل إبراهيم الدليمي د عطا الله احمد الحسينان

جامعة اربد الأهلية

الأردن

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى اظهار اسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة في البنوك الاسلامية حسب معايير المحاسبة الاسلامية ، كما هدفت الى اظهار اثر ادوات القياس المحاسبي على القوائم المالية ، اضافة الى التعرف على الاطار النظري لعمليات المراجعة الاسلامية . وتم توزيع استبانة تتكون من ١٩ فقرة لتعبر عن مستغيرات وفرضيات الدراسة وتم توزيع الاستبانة على المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية في الاردن . وكان من اهم نتائج هذه الدراسة : ان البنوك الاسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المراجعة حتى تصبح في مخازن المشتري وهذا فهي تطبق مبدا التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المراجعة واثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المراجعة ، و تقوم البنوك الاسلامية على توزيع ارباح عقد المراجعة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الايراد والمصروف لكل فترة عن الاخرى الامر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر لارباح الفترات القادمة ، و يتم الاعتراف بإيرادات عقود عمليات المراجعة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المراجعة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المراجعة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدا مقابلة الإيرادات بالمصروفات . و كان من أهم توصيات الدراسة : ضرورة الاخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية ، وان يتم الفصل بين أرباح المراجعة غير المقيدة وارباح المراجعة للامر بالشراء في القوائم المالية ، و ضرورة ان يتم الإفصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف اسعار الصرف وكذلك الأرباح المحققة من ذلك .

Abstract

This study aimed to show the basis of measurement of accounting operations in Murabaha Islamic banks according to Islamic accounting standards , also aimed to show how the impact of accounting measurement tools on the financial statements , in addition to the identification of a theoretical framework for Islamic Murabaha . Were distributed a questionnaire consisting of 19 paragraph to reflect the variables and hypotheses of the study questionnaire was distributed to the internal auditors in Islamic banks in Jordan. One of the most important results of this study: that Islamic banks are based on download all direct costs on commodity Murabaha to become the buyer stores and this they apply the principle of historical cost when implementing Murabaha contracts and provable books on the implementation of the Murabaha contract, and the Islamic banks on dividend Murabaha contract According to the contract period with the client, and this shows the revenue and expense entitlement for each period for the other to something that is easy to calculate Zakat without regard to profit next periods, and income is recognized Murabaha contracts as a liability trader at the date of implementation of Murabaha contracts and shall thereafter accountant on the distribution of profit over a decade Murabaha through the use of inventory adjustments at the end of the accounting period through the application of the principle interview revenue expenses . . And it was the most important recommendations of the study : the need to take into account that if damage or perished part of these assets before handed over to the client was related to the institution , the value of the shortage is a loss , and reduce the carrying amount , and - to be separation between the speculative unrestricted profit and trading profits to buy it in the financial statements , and that is the need to disclose the losses incurred from the different exchange rates as well as the profits realized

تعتبر بيوع المراجعة من أهم أنواع البيوع شيوعاً في مجال التطبيق في واقع المؤسسات المالية الإسلامية، فقد تصل إلى أكثر من ٩٥% من حجم العمليات الاستثمارية في بعض الأحيان، ولقد أهتم بها الفقهاء ووضعوا الأحكام الفقهية التي تضبطها. ولقد تبين من الدراسات الميدانية أن هناك اختلافات بين المؤسسات المالية الإسلامية في مجال المعالجات المحاسبية لمعاملاتها، مما دعى الحاجة إلى وضع معيار يوضح أسس القياس والإثبات لعملياتها والإفصاح عنها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المالية حتى يمكن إعطاء معلومات دقيقة وسليمة ونافعة لمستخدمي معلومات تلك القوائم.

مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية :

- ١- هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء؟
- ٢- هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء؟
- ٣- هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها ؟
- ٤- هل تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما والضمانات عليها

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة فان الدراسة تعتمد على الفرضيات التالية :

- ١- لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء .
- ٢- لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء.
- ٣- لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها .

٤- لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات تملك المؤسسة السلعة وقبضها والتوكيل فيهما والضمانات عليها .

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة مما يلي:

١- ان معايير المحاسبة الاسلامية جاءت كبديل عن معايير المحاسبة الدولية التي يشوبها بعض الحسابات المحرمة في الدين الاسلامي الحنيف مما يستدعي الاهتمام بهذه المعايير ومعرفة التزام البنوك الاسلامية بمتطلبات معايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة بالمراجعة .

٢- ان عمليات المراجعة تشكل العامود الفقري لنشاطات البنوك الاسلامية في الاردن بحيث تمثل المراجعة نصيب الاسد من الممارسات التجارية مع العملاء الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذا المعيار من اجل الحصول على معلومات مفيدة لاصحاب المصالح.

٣- ان موضوع القياس والافصاح المحاسبي من المواضيع الهامة في المحاسبة بشكل عام والمحاسبة الاسلامية بشكل خاص الامر الذي استدعى اللجوء الى اساليب القياس المحاسبي والاعتراف وكيفية عرضها في القوائم المالية .

٤- تأتي أهمية البحث من زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المملكة، وزيادة اعتماد المصارف على صيغة الاستثمار بالمراجعة ونظراً لأن هذه الصيغة يعترضها في الواقع العملي العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود أسس محاسبية متفق عليها للقياس لذلك تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة في محاولة تحقيق الاهداف التالية :

١- ربط الاطار النظري لمعيار المراجعة الاسلامي مع الواقع العملي لايجاد درجة التطبيق لاسس ومعايير المراجعة الاسلامية في البنوك الاسلامية في الاردن .

٢- التعرف على أغراض المحاسبة على المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء واثـر ذلك في عمليات القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية واثـر ذلك في توزيع الارباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية .

٣- التعرف على الأسس والأحكام الشرعية للمراجعة للآمر بالشراء والمراحل التي تمر عملياتها بدءاً بالوعد وانتهاء بتمليك العميل للسلعة، والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها.

منهج البحث و أسلوبه

بما أن البحث يعمل علي عرض وتقييم المراجعة الاسلامية من الناحية المحاسبية في المصارف الإسلامية وإثره علي ترويجها فقد اتبع الباحثان في دراستهما كل من المناهج الآتية :

١-المنهج الاستنباطي : ويتمثل في قيام الباحثان بالرجوع إلي المراجع العربية والأجنبية من كتب وأبحاث ودراسات منشورة وغير منشورة ، وكذلك النشرات والندوات العلمية والمقالات المتخصصة في هذا المجال والمعايير المنشورة ، وذلك بهدف استنباط الأسس والقواعد التي يقوم عليها الإطار العام للإفصاح عن عمليات المراجعة المالية للمصارف الإسلامية حتى يمكن من تطبيقها علي المصارف الإسلامية .

٢-المنهج الاستقرائي : لكي يتم الربط بين الدراسة النظرية والواقع العملي قام الباحثان بدراسة ميدانية عن طريق : عمل قوائم استقصاء لمعرفة آراء العاملين بالمصارف الإسلامية (أقسام أعداد الحسابات والقوائم المالية) عن الإفصاح عن المراجعة المالية التي تصدرها المصارف الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الاسلامية العاملة في الاردن وهي البنك العربي الاسلامي الدولي والبنك الاسلامي الاردني وبنك الاردن دبي الاسلامي ومصرف الراجحي وتم اختيار المدققين الداخليين للاجابة عن فقرات الاستبانة على اعتبارهم الركيزة الاساسية في اعتماد القوائم المالية وتم حصر اعداد المدققين الداخليين على النحو التالي : البنك العربي الاسلامي الدولي ٢٧ مدققا ، البنك الاسلامي الاردني ٤١ مدققا ، بنك الاردن دبي الاسلامي ١٤ مدققا ، مصرف الراجحي ١٢ مدققا . وهذه الارقام تمت عن طريق الاتصال هاتفيا مع تلك البنوك وبما ان مجتمع الدراسة يتكون من ٤ بنوك فقط فان عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة عن طريق العينة العشوائية البسيطة والجدول التالي يوضح الية توزيع الاستبانات

جدول (١) نسب توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	عدد المدققين	الموزع	المسترد
١	البنك العربي الاسلامي الدولي	٢٧	٢٠	١٦
٢	البنك الاسلامي الاردني	٤١	٢٩	٢٢
٣	بنك الاردن دبي الاسلامي	١٤	١٠	٧
٤	مصرف الراجحي	١٢	١٠	٦
مجموع		٩٤	٦٩	٥١

يلاحظ من الجدول اعلاه بان نسبة التوزيع (٩٤/٦٩) هي ٧٣% كما ان نسبة المسترد والصالح للتحليل الاحصائي هو (٩٤/٥١) هي ٥٤% وهي نسبة مقبولة من المجتمع الكامل للدراسة

الدراسات السابقة

١. دراسة^{٢٣} علي ٢٠١٢ " دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية "

هدفت الدراسة لقياس وتحليل واقع التزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان بمتطلبات معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية والذي أصدره بنك السودان المركزي منشوراً يلزم جميع المصارف الإسلامية في السودان بتطبيقه وتهدف الدراسة أيضاً الى التعرف على أثر الالتزام بمعيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء على تطوير خدمة التمويل بالمراجعة في السودان .، كما تهدف الدراسة الى معرفة دور بنك السودان المركزي في الرقابة على المصارف الإسلامية عند الممارسة العملية لصيغة التمويل بالمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية ، كما تهدف الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية السودانية عند تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية (معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء) .توصلت الدراسة الى أنه لم تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في السودان بجميع متطلبات معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية . وعليه أوصت الدراسة المصارف السودانية بالالتزام بتطبيق كافة المعالجات المحاسبية للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء كما بينها المعيار رقم ٢ والتي يمكن أن يساعد تطبيقها في التطوير والإرتقاء بالخدمات المصرفية الإسلامية . وتم التركيز على صيغة المراجعة لأنها تعتبر من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ممارسة من قبل المصارف الإسلامية في السودان ، هذا الى جانب وجود بعض التجاوزات وعدم تنفيذ المراجعات وفقاً للقواعد الشرعية فيما يعرف بالمراجعات الصورية كما توجد صعوبة في الرقابة على تنفيذ المراجعات الأمر الذي قد يؤدي الى تشويه تنفيذ صيغة التمويل بالمراجعة

٢. دراسة^{٢٤} (عفانة ٢٠٠٩) تناولت الدراسة بيع المراجعة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين وخلصت الدراسة الى الآتي :

٢٣. الصادق محمد ادم علي " دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية ، السودان ، جامعة كردفان الابيض ٢٠١٢ .

- المراجعة المركبة مشروعة على الراجح من أقوال العلماء، إن تمت وفق الخطوات العملية المقررة من هيئات الرقابة الشرعية.
- تجربة البنوك الإسلامية في بلادنا لا زالت في بدايتها، ولذا يعترها بعض الخلل.
- تحتاج البنوك الإسلامية في بلادنا لتحقيق أهدافها أن تطور أساليبها في مختلف المجالات وخاصة في طرح منتجات جديدة في العمل المصرفي الإسلامي.
- تحظى المراجعة المركبة بأكبر نصيب من معاملات البنوك الإسلامية في بلادنا.
- الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية في بلادنا تحتاج إلى تطوير ومزيد من أهل الاختصاص.

٣. دراسة^{٢٥} مفيض الرحمن ٢٠٠٧ " رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها المصرفية "

قد أصبحت المعاملات المصرفية مما لا تستغني عنها الحياة العصرية، وأن أغلب تلك المعاملات إنما يهدف إلى استثمار وتنمية الأموال ، لكن هذا النوع من المعاملات يختلف في المصارف الإسلامية عنه في المصارف الربوية . فحينما تدير هذه المصارف جميع أنشطتها التنموية على أسس ربوية محرمة، تقيم المصارف الإسلامية جميع وظائفها المالية على أسس التعامل الشرعية، بعيدا عن شوائب الربا بكافة صورها وأشكالها . وتعد المراجعة من أنجع وأهم الأساليب التي تتخذ منها المصارف الإسلامية طريقها نحو استثمار وتنمية الأموال ؛ وذلك لما لها من المزايا ما لا يتوافر في غيرها . غير أنه قد لوحظ تجاوزات خطيرة في تطبيقها العملي . مما ينقلها من دائرة الحلال إلى دائرة الحرام . ومثل هذه التجاوزات يجب الاحتباب عنها . وفي هذه البحث تم جمع صور تلك التجاوزات مبينا؛ كيف يمكن التخلص منها مع تناول أهم جوانب المراجعة الشرعية على وجه يتفق مع روح الشريعة الإسلامية وتحقيق التنمية المنشودة

٤. دراسة الجهني ٢٠٠٨^{٢٦} "أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية

٢٤. دحسام الدين عفانة ، بيع المراجعة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين ، مؤتمر الإقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك ، جامعة الخليل ، فلسطين ، ٢٠٠٩ م

٢٥. مفيض الرحمن ، رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها المصرفية ، الجامعة الإسلامية العالمية شيناغونغ ، مجلة الدراسات ، المجلد الرابع ، ديسمبر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٩

٢٦. منيرة بنت محمد بن علي الزاوي الجهني ، " أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك بن عبدالعزيز ، ٢٠٠٨ ، ص ١

لقد شهد العالم ابتداء من منتصف السبعينات بداية نظام مصرفي جديد ينادي بعدم استخدام أسعار الفائدة كآلية للتعامل، مع إحلال نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، وأصبحت المعاملات الإسلامية في المصارف التقليدية حقيقة واقعة تلقى إقبالاً متصاعداً في كثير من البلاد الإسلامية. ويقوم الاستثمار وتنمية المال في إطار أحكام الشريعة الإسلامية على عدد من صيغ وعقود المعاملات الشرعية التي فصل الفقهاء قواعدها والشروط والضوابط الحاكمة لها استنباطاً من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة؛ ومن هذه الصيغ: صيغة الاستثمار بالمراجحة وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم يتفقان عليه. وبيع المراجحة يعتبر من بيوع الأمانة؛ فالعلاقة البيعية لا بد أن تقوم على الإفصاح والشفافية وعدم التغيرير بالمشتري، وله أركان وشروط يجب توافرها ليصبح البيع صحيحاً، ويثار حولها جدل كبير من حيث الأسلوب الذي تطبق به من الناحية المحاسبية. تأتي أهمية البحث من زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية على مستوى المملكة، وزيادة اعتماد المصارف على صيغة الاستثمار بالمراجحة ونظراً لأن هذه الصيغة يعترضها في الواقع العملي العديد من المشاكل الناتجة عن عدم وجود أسس محاسبية متفق عليها للقياس لذلك تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة، وتتمثل مشكلة البحث في صعوبة قياس التكلفة الأصلية والربح والمعالجات المحاسبية في حالة تغير أسعار الصرف، وحصول المصرف على حسم أو تعجيل وتأجيل السداد. ويمثل هذا البحث دراسة ميدانية لأسس القياس المحاسبي لعمليات المراجحة في المصارف في المملكة العربية السعودية من خلال قائمة استقصاء لمعرفة أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجحة في الواقع العملي، ومقارنتها بالأسس الشرعية التي تم استنباطها من مصادر الشريعة الإسلامية. وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: وجود اختلاف في تطبيق أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجحة من مصرف لآخر، وأن هناك بعض القصور في التطبيق العملي لهذه الأسس قد يتنافى أحياناً مع الأحكام الشرعية

اختلاف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية :

١- أنها دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية من واقع معايير المحاسبة الإسلامية اما الدراسات المذكورة فهي تأخذ الجانب الشرعي دون وجود دراسات عملية لربط الواقع النظري بالعملي

٢- أنها تركز على ادوات القياس والافصاح المحاسبي لعمليات المراجحة لمعرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بتلك الادوات .

٣- أنها تركز على اليات توزيع الارباح والخسائر المتعلقة بالمراجحات الإسلامية .

التعريفات الاجرائية للبحث

١- عملية الإثبات المحاسبي : ويقصد بها إثبات كافة المعاملات المتعلقة بالمراجحة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء منذ سداد ضمان الجدية وحتى نهاية سداد الأقساط، حسب الطريقة المحاسبية المختارة.

٢- عملية القياس المحاسبي: ويقصد بها قياس التكلفة الأصلية للمراجحة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء والربح الإجمالي ونصيب كل فترة مالية منه وكذا قياس ذمم المراجعة، وقياس الخسارة عن نكول العميل إن وقعت.

٣- عملية العرض : ويقصد بها إظهار ما تسفر عنه عمليات المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء في نهاية الفترة المالية في القوائم المالية مثل: قيمة موجودات المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء بعد الاقتناء وقبل البيع والتسليم وقيمة ذمم المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء وما يتعلق بذلك من مخصصات وكذلك نصيب الفترة المالية من أرباح المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.

٤- عملية الإفصاح : ويقصد بها الإفصاح عن عمليات المراجعة والمراجعة لأجل

٥- الأمر بالشراء في الإيضاحات حول القوائم المالية لإعطاء مستخدمي تلك القوائم معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات

الاطار النظري للدراسة:

مفهوم المراجعة : يقصد بالمراجعة بصفة عامة، بيع السلعة بالثمن الذي قامت به مع ربح معلوم، وهو من بيع الأمانة، وتتم عملية البيع وقت التفاوض والتعاقد عليها. أما المقصود بالمراجعة لأجل الأمر بالشراء، فإن الطرفان يتواعدان على تنفيذ عقد المراجعة حيث يعد الأمر بشراء السلعة بعد تملك المأمور لها، وهذه الصيغة هي الأكثر انتشاراً في التطبيق العملي وعندما يذكر اصطلاح مراجعة فإنه يقصد بذلك المراجعة لأجل الأمر بالشراء.^{٢٧}

شروط المراجعة في المحاسبة الاسلامية^{٢٨}

توجد عدة شروط للمراجعة ذكرها الفقهاء القدامى من أهمها:

١. أن يكون الثمن الأول معلوم لطرفي العقد وكذلك ما يحمله عليه من تكاليف أخرى.
٢. أن يكون الربح محددًا مقداراً أو نسبة من الثمن الأول.

٢٧. شخاته ، حسين ، المعالجات المحاسبية لمعيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ، مصر ، جامعة الازهر ، ص ٦
٢٨. عمر ، محمد ، التفاصيل العملية لعقد المراجعة في النظام المصرفي لاسلامي ، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الاسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية - السعودية ، جدة ، ١٩٩٧ ، ص ٥

٣. أن يكون العقد الأول صحيحاً.

صور المراجعة^{٢٩}: يمكن أن تتم المراجعة بإحدى صورتين عرفهما الفقه قديماً وهما:

١. **الصورة الأولى:** ويمكن أن يطلق عليها الصورة العامة أو الأصلية وهي أن يشتري شخص ما سلعة بثمن ثم يبيعها لآخر بالثمن الأول وزيادة ربح، فهو هنا يشتري لنفسه طلب مسبق ثم يعرضها للبيع لمراجعة.

٢. **الصورة الثانية:** وهي ما يطلق عليها حديثاً اصطلاح «بيع المراجعة للأمر بالشراء»، وكيفتها: أن يتقدم شخص إلى آخر ويقول له اشتر سلعة معينة موجودة أو يحدد أو صافها وسوف اشتريها منك بالثمن الذي تشتريها به وأزيدك مبلغاً معيناً أو نسبة من الثمن الأول كربح، وهذه الصورة وإن كانت تسميتها بالبيع لمراجعة للأمر بالشراء من إطلاق الفقهاء المعاصرين إلا أن كفيتهما وردت لدى الفقهاء القدامى كما جاء في كتاب الأم للشافعي ما نصه: «وإذا رأى الرجل الرجل السلعة فقال أشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز...» ثم يقول «وهكذا أن قال اشتر لي متاعاً ووضع أو متاعاً أي متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء يجوز البيع...»^{٣٠}.

آلية تطبيق نشاطات المراجعة في المصارف الإسلامية

ولهذه المعاملة خطوات عملية تسير بها وهي^{٣١}

١. يحدد المشتري السلعة التي يريدتها والمواصفات التي تتصف بها ويطلب من البائع أن يحدد ثمنها.

٢. يرسل البائع إلى المصرف فاتورة عرض أسعار محددة بوقت معين.

٣. يعد المشتري المصرف بشراء السلعة، إذا اشتراها وعدا ملزماً.

٤. يدرس المصرف الطلب، ويحدد الشروط والضمانات من كفالة وغيرها.

٥. يقوم المصرف بشراء السلعة من البائع ويدفع ثمنها إليه نقداً، ويرسل موظفاً لاستلام

السلعة من البائع ثم يقوم الموظف باستلام السلعة؛ وبذلك تدخل في ملك البنك.

٦. يوقع المشتري عقد بيع مراجعة مع المصرف على شراء السلعة ودفع ثمنها بحسب الاتفاق،

ويستلم السلعة.

أغراض المحاسبة على المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء^{٣١}.

٢٩. الإمام الشافعي - الأم - الدار المصرية للتأليف والترجمة ج٣ ص ٣٣.

٣٠. عريبات، محمد وائل، مسوغات استحقاق المصرف الإسلامي للربح في عملية المراجعة للأمر بالشراء / مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠٠٧ ص ٤٣.

تتمثل الأغراض الرئيسية للمحاسبة على المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء بتقديم معلومات مفيدة عن :

- ١- تكلفة الثمن الذي قامت به السلعة (الثمن الأصلي) .
- ٢- مقدار الربح وتوزيعه على الفترات الزمنية .
- ٣- ثمن البيع الإجمالي ويتمثل في الثمن الأصلي مضافاً إليه الربح .
- ٤- أرصدة العملاء والمخصصات المكونة للمشكوك فيها .

قياس وإثبات موجودات المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء^{٣٢}

أسس قياس قيمة موجودات المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء (تكلفة الثمن الأصلي) يشمل الثمن الأصلي للموجودات موضوع عقد المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء العناصر الآتية :

- أ.- قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق الحرة .
- ب.- كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه، وتتضمن ما يلي: (إن وجدت) : تكاليف ومصاريف الاتصالات لعقد الصفقة ، تكاليف ومصاريف التعبئة والتغليف ، تكاليف ومصاريف النقل والشحن والتأمين ، تكاليف ومصاريف التخزين والحراسة و مصروفات وتكاليف الرسوم الجمركية والضرائب إن وجدت ، ولا تتضمن التكاليف والمصاريف السابقة أي أعباء إدارية لأنها أعباء المؤسسة وغالباً ما تؤخذ في الحسبان عند تحديد هامش الربح المحسوب للمؤسسة المالية الإسلامية .

أ. إثبات موجودات المراجعة والمراجعة لأجل الأمر بالشراء عند الإقتناء، ويتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية

ب. إذا كانت المؤسسة تأخذ بالرأي الفقهي أن الوعد ملزم بالشراء، ففي هذه الحالة تقاس الموجودات المتاحة للبيع بالمراجعة للأمر بالشراء على أساس التكلفة التاريخية.

٣١. خطاب، كمال توفيق، 2000 م، القبض والإلزام بالوعد في عقد المراجعة للأمر بالشراء في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول
٣٢. شبير، محمد عثمان، 1996 م، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، عمان، ط1، ص ١٢٤

ج. وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

د. إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكَوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المراجعة.

هـ. وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المراجعة - هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية.

ضمانات المراجعة ومعالجة مديونيتها^{٣٣}

١- يجوز اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر. وهذا يكون بإحدى الصور الآتية :
الحلول تلقائيا بمجرد تأخر السداد مهما قلت مدته ،و أن يكون الحلول بالتأخر عن مدة معينة ،
و أن تحل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة. وللمؤسسة أن تتنازل في هذه الحالات عن جزء من المستحقات.

٢- ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراجعة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار، أو رهن السلعة محل العقد رهنا ائتمانيا (رسميا) دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد.

٣- يجوز أن ينص في عقد المراجعة للآمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.

توزيع الربح لعمليات المراجعة في المحاسبة الاسلامية^{٣٤}

١- يستحق الربح في الفقه الإسلامي بالمال أو العمل أو بالضمان .

٢- يطلق الربح على عائد الأنشطة التجارية، ويمكن إطلاقه على عائد الأنشطة الصناعية أيضاً.

٣٣. معايير المحاسبة الاسلامية للمصارف والمؤسسات الاسلامية ، المنامة ، البحرين ، ٢٠٠٥ ، معيار رقم

٣ ، ص ٩٨

٣٤. عريبات ، مصدر سابق ، ص ٤٩

٣- يفترق الربح عن الفائدة المحرمة شرعاً، فالربح يأتي نتيجة تحمل حقيقي للمسؤولية ووقوع في المخاطرة بخلاف الفائدة التي لا يكون هناك تحمل من قبل المقرض لأي نوع من أنواع المخاطرة.

٤- الضمان سبب من أسباب استحقاق الربح، ولكن ليس على سبيل الاستقلال بل هو تابع للمال أو العمل .

٥- لا يجوز للبنك الاعتماد على الفواتير التي تقدم له من قبل العميل (المشتري) (لصرف قيمة التمويل؛ بل لا بد من التحقق من عملية الشراء والقبض ثم التسليم للاعتراف بالأرباح .

٦- يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المراجعة في قائمة المركز المالي هذه ترد في الإيضاحات .

٧- السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد .

الافصاح عن عمليات المراجعة في القوائم المالية^{٣٥}

➤ تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع ، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ علي الثقة بالنظام النقدي ، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم علي مدى سلامة الوضع المالي للمصرف و عدم قيام المصارف بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم لذلك فان عملية الإفصاح المحاسبي عن المراجعة تشمل مايلي :

-أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدما .

-أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة -يعتبر الربح في نظام المراجعة تكلفة في العملية الإنتاجية ، مما يجعل المصرف ذا علاقة إيجابية بالنسبة للاستثمار وجدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد ، وتكون المراجعة عادة لمدة محددة ، أو طويلة الأجل ولهذا تشبه النموذج الغربي في شركة التضامن وينظر إليها علي أنها الإدارة المالية الإسلامية الخالصة حيث إنها تقوم علي مبدأ المشاركة والاستفادة من المخاطرة ، والمساهمة في المشاركة يمكن أن تكون في مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم، والأرباح توزع علي أسس متفق عليها قبلها إما الخسارة فتوزع حسب حصص رأس المال^{٣٦}.

-إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقدا أو لا وهذه الطريقة المفضلة.

٣٥. محمد ، احمد عبدالحى ، أهمية تطبيق معيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء ومدى الإفصاح فى القوائم المالية في المصارف الإسلامية / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ٢٠٠٨ .
٣٦. كوثر عبد الفتاح الابجي ، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي (القاهرة) ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنة ١٩٩٦

-إثبات الأرباح عند تسليم الأقساط - كل في حينه- إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو كانت السلطات الإشرافية تلزم بذلك.

-يجب خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المراجعة في قائمة المركز المالي.

-السداد المبكر مع حط جزء من الربح عند السداد :

إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد فيجوز للمصرف دون اشتراط من العميل حط جزء من الربح من قبل حسن الإقتضاء ، فإذا حصل حط جزء من الربح يخفض حساب ذمم المراجحات بمبلغ الحط ويسرى هذا التخفيض على الأرباح المتبقية .

-مطل العميل أو إعساره : إذا ماطل العميل في سداد ما عليه من الأقساط فإن ما يتم تحصيله من العميل على سبيل العقوبة بالإنفاق أو الحكم يتم اثباته حسبما تراه هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بصفته إيراد أو مخصصاً لحساب الخيرات :

-إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الإعسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي

التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية

بعد الاستعراض النظري لموضوع محاسبة العمليات المتعلقة بالمراجعة من حيث طرق واجراءات القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية ، سنقوم على اجراء التحليل الاحصائي للاستبانات الموزعة من حيث الموقع الوظيفي والتخصص وسنوات الخبرة حسب التكرارات والنسب المئوية وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة وفرضيات الدراسة حسب المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات

خصائص عينة الدراسة جدول (٢) خصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	البيان
٦%	٣	رئيس قسم
٥٧%	٢٩	مدقق مركزي
٣٧%	١٩	مدقق ميداني
١٠٠%	٥١	مجموع

يلاحظ من الجدول (٢) بان الغالبية العظمى من المدققين الداخليين هم من فئة المدققين المركزيين الذين تكون مسؤوليتهم التاكيد من جودة العمليات المحاسبية ومدى مطابقتها مع

معايير المحاسبة الاسلامية ونسبتهم ٥٧% وهذا قد يكون له انعكاس ايجابي على مصداقية نتائج وتوصيات الدراسة ، كما يلاحظ بان نسبة المدققين الميدانيين وهم المسؤولين عن صحة العمليات المحاسبية في الفروع نسبتهم ٣٧%

جدول (٣) خصائص افراد عينة الدراسة حسب التخصص

البيان	التكرار	النسبة
محاسبة	٢٩	٥٧%
نظم معلومات محاسبية	١٤	٢٧%
اقتصاد ومالية	٨	١٥%
اخرى	٠	٠
مجموع	٥١	١٠٠%

يلاحظ من الجدول اعلاه بان عينة الدراسة يحملون مؤهل علمي بالمحاسبة بنسبة ٥٧% وهي النسبة الاعلى كما يلاحظ بان تخصص نظم المعلومات المحاسبية من المدققين لهم نسبة ٢٧% اما التخصصات الاخرى فنسبتها ١٥% وهي نسبة ضئيلة وهذا يدل على ان فقرات الاستبانة تم قراءتها من مختصين وهي تكون مفهومة نوعا ما مما يعطي نتائج دقيقة وصحيحة

جدول (٤) عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
اقل من ٥ سنوات	١٦	٣١%
٥ سنوات - اقل من ١٠ سنوات	١٢	٢٤%
١٠ - اقل من ١٥ سنة	١٥	٢٩%
١٥ سنة فاكثر	٨	١٦%
مجموع	٥١	١٠٠%

يلاحظ من الجدول رقم ٤ بان الغالبية لافراد عينة الدراسة ممن خبرتهم من فئة اقل من خمسة سنوات وقد يكون السبب ان هناك بنكين اسلاميين حديثان الدخول الى السوق الاردني ضمن مجتمع الدراسة وبالمقابل فان هناك نسبة مشابهه لها وهي فئة ١٠- اقل من ١٥ سنة وهذا قد يدل على وجود تكامل في سنوات الخبرة لافراد عينة الدراسة

قاعدة اتخاذ القرار

تم استخدام نظام ليكرت الخماسي في تصميم الاستبانة بحيث اعطي كل فقرة خمسة خيارات هي موافق بشدة وموافق ومحيد وغير موافق وغير موافق بشدة . ولغايات التحليل الاحصائي باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم ترميز تلك الخيارات بالرقم ١ لترمز غير موافق بشدة ، والرقم ٢ لترمز غير موافق ، والرقم ٣ لترمز محايد ، والرقم ٤ لترمز موافق ، والرقم ٥ لترمز موافق بشدة . وعليه فان الوسط الفرضي هو الرقم ٣ وكلما زاد متوسط الفرضية عن الرقم ٣ كلما كانت درجة الموافقة او التطبيق اكبر وكلما قل المتوسط عن الرقم ٣ فهذا دليل على أن افراد عينة الدراسة تؤكد عدم التطبيق وكلما قل المتوسط عن الرقم ٣ زادت درجة عدم التطبيق

الثبات والمصادقية

تم استخراج اختبار كرانباخ الفا للدراسة فكان للفرضية الاولى ٧٢% والفرضية الثانية ٦٩% والفرضية الثالثة ٧٦% وقيمة الفا للدراسة بشكل عام ٧٢.٤% وهي اعلى من الحد الادنى لقيمة الفا المقبولة احصائيا . وقيمة الفا تقيس درجة الاتساق الداخلي بين اجابات افراد عينة الدراسة . لذلك فان نتائج توصيات الدراسة يوجد فيها درجة ثبات مقبولة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج وتوصيات الدراسة

مناقشة فرضيات الدراسة مع النتائج الاحصائية

الفرضية الاولى " لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء "

جدول (٥) اراء عينة الدراسة في فقرات اثبات وقياس موجودات المراجعة

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق	٢.١٨	٠.٨٥٤	٥
٢	كافة التكاليف والمصاريف الإضافية المباشرة التي أنفقت على السلعة أو البضاعة حتى وصلت مخازن المؤسسة أو المكان المتفق عليه	٤.٣٧	٠.٤٢٩	١
٣	إثبات موجودات المراجعة والمراجعة لأجل الأمر	٣.٥٩	٠.٥٨٣	٤

			بالشراء عند الإقتناء. يتم الإثبات على أساس التكلفة التاريخية	
٤	١.٧٢	٠.٧٦٤	٦	وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفف من القيمة الدفترية
٥	٣.٨٢	٠.٦١٦	٣	إذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكوّن بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المراجعة
٦	٤.٢٩	٠.٧٤٢	٢	وفي نهاية الفترة المالية يظهر رصيد عملاء المراجعة - هامش الجدية (إن لم تسوى) في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة من الالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بالقيمة الدفترية
٣.٣٦			المتوسط	

يلاحظ من الجدول (٥) ان افراد عينة الدراسة الممثلة بالمدققين الداخليين تقرر على تحميل تكلفة بضاعة المراجعة بكافة التكاليف المباشرة التي انفقت و صرفت على بضاعة المراجعة حتى اصبحت جاهزة في مخازن المشتري للبضاعة وهذا يدل على تحميل التكاليف المباشرة لتكلفة بضاعة المراجعة للوصول الى التكلفة النهائية الواجب اثباتها في دفاتر وقوائم البنك وهذه الفقرة هي الفقرة الثانية بمتوسط ٤.٣٧ ، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يؤكدون ان عملية قياس تكلفة بضاعة المراجعة في نهاية الفترة المحاسبية المتعلقة بالعملاء ضمن الالتزامات المتداولة كونها تمت بالدين وكما هو معلوم ان كافة عمليات المراجعة تتم بالدين مقابل دفع هامش جدية في بعض الاحيان لذلك يقوم البنك بالاعتراف بذلك الهامش على انه ضمن الالتزامات المتداولة وترد لاصحابها في حال عدم تنفيذ عقد المراجعة لسبب معين وهذا واضح من اجابات افراد عينة الدراسة ضمن الفقرة السادسة وهذا يدل على قياس هامش الجدية على انه دين على البنك وليس جزء من ثمن بضاعة المراجعة لان عملية المراجعة تبدأ عند امتلاك البنك للبضاعة وليس استلام جزء من ثمنها قبل عملية البيع وهذا يعني ان شروط عملية المراجعة مطبقة نوعا ما ، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يقرون بقياس اصول المراجعة على اساس القيمة الدفترية أعلى من القيمة الجارية أو المتوقع استردادها، يُكوّن

بالفرق مخصص هبوط قيمة موجودات المراجعة وهذا يدل على اعتراف البنوك لاسلامية بالفروق بين القيمة الجارية والقيمة الدفترية من خلال عمل مخصص بالفرق والاعتراف به بالقوائم المالية . كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تشكل درجة عدم موافقة من افراد عينة الدراسة بمتوسط ١٠.٧٢ وهذه الفقرة ممثلة بانه وإذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمه، إلى العميل وكانت التبيعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفف من القيمة الدفترية وقد يكون السبب في ذلك ان البنوك الاسلامية تقوم على التسليم المباشر للعميل لبضاعة المراجعة وهذا قد يؤدي الى ان هذه الفقرة اصلا لا تكون موجودة في طبيعة الممارسة العملية لبضاعة المراجعة في البنوك الاسلامية . كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو ٣.٣٦ وهو اعلى من الوسط الفرضي ٣ وهذا يدل على ان افراد عينة الدراسة تقر بدرجة متوسطة على قيام البنوك الاسلامية باثبات بضاعة المراجعة حسب متطلبات المعيار الاسلامي بقياس موجودات المراجعة في القوائم المالية

الفرضية الثانية " لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح الموجهة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء "

جدول (٦) اراء عينة الدراسة في فقرات توزيع ارباح المراجعة في القوائم المالية

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر	٢.٢٦	٠.٤٧٦	٥
٢	تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراجعة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث	٤.٧٧	٠.٨٦٢	١
٣	يتم لاعتراف بارباح المراجعة عند تنفيذ العقد على انها التزام متداول في ميزانية المصرف	٣.٧٩	٠.٧٣٨	٣
٤	يتم توزيع ارباح المراجعة حسب مدة عقد المراجعة مع الاخذ بعين الاعتبار الفترة المحاسبية	٤.١٦	٠.٩٢٥	٢
٥	يتم الفصل بين ارباح المضاربة غير المقيدة وارباح المضاربة للامر بالشراء في القوائم المالية	١.٤٩	٠.٤٨٣	٦

٦	يتم تحديد فروقات اسعار الصرف على بضاعة المراجعة والاعتراف بها عند توزيع ارباح المراجعة	٣.٤٨	٠.٥٥٤	٤
المتوسط				٣.٣٢

يلاحظ من الجدول (٦) بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يقرون بان البنوك تطلب كفالة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المراجعة للآمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث وخصوصا اذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه ضمانات اخرى او كفالات لعملاء اخرين وهذا موجود في الفقرة الثانية بمتوسط ٤.٧٧ وهذا قد يكون زيادة درجة الضمان بتنفيذ عقد المراجعة بين العميل والبنك وحصول البنك على الارباح بهدف الاعتراف بها وقياسها في القوائم المالية وتوزيعها على سنوات عقد المراجعة ، كما يلاحظ بان الفقرة الرابعة تمثل درجة القبول الثانية حسب رأي افراد عينة الدراسة وهذه الفقرة تمثل قيام المحاسبين في البنوك التجارية على تحميل كل فترة بنصيبها من ارباح المراجعة للوصول الى الربح الحقيقي لنشاطات المراجعة في البنوك التجارية ويوجد فيها التمثيل الصادق كاحد الخصائص النوعية الاولى لجودة القوائم المالية وبالتالي امكانية مساعدة اصحاب المصالح في العمليات الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، كما يلاحظ بان المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية يؤكدون الاعتراف بارباح عقود المراجعة كالتزام متداول في الميزانية العمومية عند تنفيذ عقد المراجعة بعد ذلك يتم تعديل ذلك الالتزام سنويا ليغطي فترة المراجعة وهذا يعني تطبيق استحقاق او مقابلة الايرادات بالمصروفات في نهاية كل فترة محاسبية ، كما يلاحظ بان الفقرة رقم ٥ تمثل ادنى قبول وبمتوسط ١.٤٩ وهو اقل بكثير من الوسط الفرضي ٣ وهذا يدل على عدم التفريق بين ارباح المراجعة غير المقيدة والمراجعة للآمر بالشراء وقد يعود السبب ان الغالبية العظمى لعمليات المراجعة تكون امر بالشراء وبالتالي يكون المطبق فعلا هو المراجعة الامر بالشراء وبذلك يكون طبيعيا عدم التمييز بين ارباح المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء . كما يلاحظ بان متوسط الفرضية ٣.٣٢ وهو اعلى من الوسط الفرضي ٣ وهذا يدل على ان افراد عينة الدراسة تميل الى قبول ان البنوك الاسلامية تطبق اسس توزيع ارباح عمليات المراجعة حسب متطلبات معيار المحاسبة الاسلامي المتعلق ببضاعة المراجعة

الفرضية الثالثة " لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها "

جدول (٧) يبين اراء عينة الدراسة بمتطلبات العرض والافصاح عن المراجعة في القوائم المالية

رقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يتم الافصاح عن اموال المراجعة بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية	٣.٤٩	١.٠٥	٦
٢	يتم عرض ذمم المراجحات في القوائم المالية بجداول اضافية لتوضيح كل عقد مراجعة لوحده	٤.١٦	٠.٧٥٣	٢
٣	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المراجعة سواء في تاريخ عقد المراجعة او نهاية السنة	٣.٩٢	٠.٤٥٩	٣
٤	يتم الافصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف اسعار الصرف وكذلك الارباح المحققة من ذلك	٢.٤٨	٠.٥٤٣	٧
٥	والمكاسب والمصروفات الإيرادات طبيعة عن الإفصاح ذات الاهمية بالمراجعة الأخرى والخسائر	٤.٣٢	٠.٧١٨	١
٦	عن الناتجة التقديرية الخسائر أو المكاسب عن الإفصاح للموجودات المتعلقة بالمراجعة الحكمي التقدير	٣.٥٩	٠.٩٧٦	٥
٧	(تمويلها لمصادر وفقا لمقيدة الاستثمارات بين الفصل) استثمارية محافظ مقيدة وحدات استثمار حسابات الاستثمارية المحافظ أنواع بين الفصل وذلك	٣.٨٦	٠.٥٢٨	٤
		٣.٨٣		

يلاحظ من الجدول (٧) ان المدققين الداخليين يؤكدون وجود الفقرة الخامسة باعلى متوسط وهو ٤.٣٢ والمتمثلة بان القوائم المالية يوجد فيها افصاح عن طبيعة الايرادات والمصروفات والخسائر والمكاسب ذات الاهمية بالمراجعة وهذا يدل على ان عملية الافصاح تفرق بين المصروفات والخسائر والايرادات والمكاسب وهذا يدل على دقة الارقام الواردة في القوائم المالية تحديد اساس وجود الخسارة من عمليات المراجعة ومحاولة التخفيف منها وتحديد مكاسب عمليات المراجعة واستغلالها لمصلحة البنك والعميل وهذا مؤشر جيد لفوائد الافصاح ، كما يلاحظ بان الفقرة الثانية تمثل درجة القبول و التطبيق الثانية حسب راي المدققين الداخليين في البنوك الاسلامية والمتمثلة بعرض عقود المراجحات كل عقد على حدة وتحديد ارباح كل عقد على حدة الامر الذي يساعد على تحديد ذمم المراجحات في القوائم المالية من خلال معرفة العقود التي تمت والعقود التي لم تنتهي فترتها ، كما يلاحظ بان الفقرة الثالثة تمثل درجة القبول

او التطبيق الثالثة والمتمثلة بالافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المراجعة سواء في تاريخ عقد المراجعة او نهاية السنة وهذا يدل على وجود متابعة للتغيرات على قيم المراجعة بتاريخ الاقتناء والتغيرات عليها في نهاية السنة وحتى عرضها في القوائم المالية وبعدها الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اثبات بضاعة المراجعة . كما يلاحظ بان متوسط الفرضية هو ٣.٣٨ وهو اعلى من الوسط الفرضي ٣ وهذا يدل على ان البنوك الاسلامية في الاردن تطبق متطلبات الإفصاح والعرض عن عمليات المراجعة للامر بالشراء بدرجة جيدة .

اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للامر بالشراء .

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول (٨) نتائج اختبار الفرضية الاولى

المحسوبة T	الجدولية T	T دلالة الاحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
١١.٣٤	١.٩٧٧	٠.٠٠٠	رفض	٣.٣٦

باستقراء الجدول رقم (٨) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات إثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة للامر بالشراء.

نتائج اختبار الفرضية الثانية للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للامر بالشراء .

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الثانية وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول (٩) نتائج اختبار الفرضية الثانية

المحسوبة T	الجدولية T	T دلالة الاحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
١٢.١٨	١.٩٧٧	٠.٠٠٠	رفض	٣.٣٢

باستقراء الجدول رقم (٩) وبتطبيق القاعدة سابقة الذكر . وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات وقياس الأرباح وتوزيع الأرباح المؤجلة للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

والتي مفادها لا تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها .

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Way T-Test للفرضية الثالثة وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول التالي :

جدول (١٠) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المحسوبة T	الجدولية T	T دلالة الاحصائية	نتيجة الفرضية العدمية H0	الوسط الحسابي
١٢.١٨	١.٩٧٧	٠.٠٠٠	رفض	٣.٣٢

باستقراء الجدول رقم (١٠) وحيث أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H0) اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها تطبق البنوك الاسلامية في الاردن متطلبات العرض والإفصاح عن المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في القوائم المالية والإيضاحات حولها.

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

- ١- ان البنوك الاسلامية تقوم على تحميل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المراجعة حتى تصبح في مخازن المشتري وبهذا فهي تطبق مبدأ التكلفة التاريخية عند تنفيذ عقود المراجعة وأثبتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المراجعة
- ٢- ان المبالغ المدفوعة مقدما من العملاء لتنفيذ عقد المراجعة "هامش الجدية" لا يعتبر من ضمن ثمن بضاعة المراجعة وانما تعترف به كالتزام متداول في القوائم المالية للبنك وهذا دليل على ان المراجعة لا تكتمل الا بعد حصول البنك على السلعة وبعد ذلك اتمام عملية بيعها للعميل حيث انه من شروط المراجعة امتلاك البنك للسلعة وبعد ذلك اتمام عملية البيع
- ٣- ان البنوك تأخذ بعين الاعتبار القيمة الجارية لبضاعة المراجعة بحيث اذا كان هناك اختلافات بين القيمة الدفترية والقيمة الجارية فيتم تكوين مخصص بالفرق وهذا يعني ان البنوك تعترف بالارباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغير لثمن بضاعة المراجعة عند تاريخ اقتنائها وتاريخ اعداد القوائم المالية
- ٤- ان البنوك الاسلامية تطلب كفيل ثالث في بعض الاحيان خصوصا اذا كان الكفيل الثاني يوجد عليه كفالات اخرى لكي يضمن البنك حقه من ثمن السلعة وارباحه بعد اتمام عملية المراجعة حيث انه من حق البنك الحصول على الضمانات الكافية التي تضمن حق البنك من عمليات المراجعة خصوصا ان عمليات تسديد قيمة بضاعة المراجعة تكون لسنوات عديدة وليس سنة واحدة او اقل مما يعني ضرورة ان يقوم البنك على اخذ الضمانات الكافية لحقوقه من العميل خصوصا ان العميل اخذ حقه الكامل المتعلق ببضاعة المراجعة
- ٥- تقوم البنوك الاسلامية على توزيع ارباح عقد المراجعة حسب مدة العقد مع العميل وهذا يدل على استحقاق الايراد والمصروف لكل فترة عن الاخرى الامر الذي يسهل احتساب الزكاة دون النظر الى ارباح الفترات القادمة .
- ٦- يتم الاعتراف بايرادات عقود عمليات المراجعة كالتزام متداول عند تاريخ تنفيذ عقود المراجعة ويقوم بعد ذلك المحاسب على توزيع الربح على مدة عقد المراجعة من خلال استخدام التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية من خلال تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.
- ٧- تقوم البنوك الاسلامية بالافصاح في القوائم المالية عن الخسائر المتعلقة بعقود المراجعات والمكاسب على حدة بهدف تحديدها ومحاولة تجنب الخسائر ومحاولة استثمار المكاسب

لمصلحة البنك والعميل ، كما ان هناك افصاح عن ايرادات ومصروفات كل عقد مقاولة مما يعني الانتقال من الافصاح الكافي الى الافصاح الكامل

٨- يتم الافصاح عن ذمم المراجحة بمجداول اضافية او ملحقة بالقوائم المالية الامر الذي يساعد على تحديد قيمة تلك الذمم ومراقبتها من فترة لآخرى وهذا يساعد على تحديد ذمم العملاء المتعلقين بالمراجحة وتحديد العملاء الذين سيستمر التعامل معهم والعملاء الذين سيتم التوقف عن التعامل معهم بناءً على مراقبة حساب كل عميل وعمليات السداد الخاصة به.

٩- يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في قياس تكلفة بضاعة المراجحة سواء في تاريخ عقد المراجحة او نهاية السنة وهذا يساعد المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من تطبيق مبدا الثبات وعدم تغيير السياسات المحاسبية من فترة لآخرى مما يعني وجود الخصائص النوعية للقوائم المالية للبنوك الاسلامية.

١٠- ان البنوك الاسلامية تطبق متطلبات القياس والافصاح المحاسبي لبضاعة المراجحة حسب معايير المحاسبة الاسلامية المتعلقة ببضاعة المراجحة .

ثانيا : التوصيات

١. ضرورة الاخذ بعين الاعتبار انه إذا تلف أو هلك جزء من هذه الموجودات قبل تسليمها إلى العميل وكانت التبعة على المؤسسة فإن قيمة النقص يعتبر خسارة، ويخفض من القيمة الدفترية.

٢. قيام البنوك الاسلامية باخذ قيمة الفاتورة الأصلية للموجود (السلعة أو البضاعة) موضوع العقد، وإذا كانت القيمة بالعملة الأجنبية، يكون سعر الصرف هو الساري وقت الشاري في السوق .

٣. ان يتم الفصل بين ارباح المراجحة غير المقيدة وارباح المراجحة للامر بالشراء في القوائم المالية

٤. ضرورة اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.

٥. ضرورة ان يتم الافصاح عن الخسائر المتحققة من اختلاف اسعار الصرف وكذلك الارباح المحققة من ذلك .

٦. ضرورة تركيز المدققين الخارجيين على اهمية معايير المحاسبة الاسلامية من خلال التركيز على وجود مدققين قانونيين في مجال معايير المحاسبة الاسلامية مع وجود الضوابط

الشرعية لعمليات المراجعة ومتابعة تنفيذ عقد المراجعة حتى لا يكون هناك عمليات مخالفة للشرعية الإسلامية.

٧. ضرورة عقد المؤتمرات والندوات المختصة بمعايير المحاسبة الإسلامية واقناع البنوك الأخرى بهذه المعايير بهدف الانتقال من الربا الى البيع الحلال وبالتالي يكون هناك تحول في معظم البنوك الى العمل بالنظام الإسلامي وليس النظام الربوي

المراجع :

- الصادق محمد ادم علي، دراسة تحليل وقياس عمليات المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية، السودان، جامعة كردفان الأبيض ٢٠١٢ .
- دحسام الدين عفانة، بيع المراجعة المركبة كما تجزئها المصارف الإسلامية في فلسطين، مؤتمر الإقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل ، فلسطين ، ٢٠٠٩ م.
- مفيض الرحمن ، رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها المصرفية ، الجامعة الإسلامية العالمية شينغونغ ، مجلة الدراسات ، المجلد الرابع ، ديسمبر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٩ .
- منيرة بنت محمد بن علي الزايدي الجهني ، "أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة دراسة ميدانية على المصارف في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك بن عبدالعزيز ، ٢٠٠٨ ، ص ١ .
- شحاته ، حسين ، المعالجات المحاسبية لمعيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء كما تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ، مصر ، جامعة الأزهر ، ص ٦ .
- عمر ، محمد ، التفاصيل العملية لعقد المراجعة في النظام المصرفي لاسلامي ، مؤتمر بعنوان الاستثمار في البنوك الإسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية - السعودية ، جدة ، ١٩٩٧ ، ص ٥ .
- شاهين ، علي عبدالله ، مدخل مقترح لقياس وتوزيع الارباح في البنوك الإسلامية ، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثالث عشر - العدد الأول، ص 297 - ٢٤١ ، ٢٠٠٥ .
- الإمام الشافعي - الأم - الدار المصرية للتأليف والترجمة ج ٣ ص ٣٣ .
- عريبات ، محمد وائل ، مسوغات استحقاق المصرف الإسلامي للربح في عملية المراجعة للآمر بالشراء / مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية ، المجلد ٢٤ ، العدد ١ ، ٢٠٠٧ ص ٤٣ .
- خطاب، كمال توفيق، 2000 م، القبض والإلزام بالوعد في عقد المراجعة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول.
- شبير، محمد عثمان، 1996 م، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، عمان، ط 1، ص ١٢٤ .
- معايير اخاسبة الاسلامية للمصارف والمؤسسات الاسلامية ، المنامة ، البحرين.
- محمد ، احمد عبدالحى ، أهمية تطبيق معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء ومدى الافصاح في القوائم المالية في المصارف الاسلامية / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ٢٠٠٨
- كوثر عبد الفتاح الابجي ، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي ، القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنة ١٩٩٦ .